

خلال ندوة ضمت العاملين في القطاعين القانوني والمهني

جامعة قطر تبحث قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين

الدوحة - الشرق

بن علي آل ثاني للمحاماة والاستشارات القانونية، وهي ندوة علمية تجمع ما بين العاملين بالحقل القانوني والمهني من قضاة ومحامين وضباط وباحثين والعاملين بقطاع الاستثمار، لتبادل الآراء ووجهات النظر حول تطبيق قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم.

أقامت كلية القانون في جامعة قطر ندوتها الثالثة بعنوان «قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم» برعاية مكتب الشيخ ثاني



□ جانب من الحضور

فيها كل من النقيب عبد الله خليفة المهندي مدير المكتب الفني بالإدارة العامة للجنسية والمنافذ وشؤون الوافدين في وزارة الداخلية، ومن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ علي محمد ملهيه باحث قانوني ثان، والدكتور صبري حماد - مستشار قانوني. ومن كلية القانون بجامعة قطر الدكتور محمد عمار غزال أستاذ القانون المدني المساعد، والدكتور فاروق الأباصيري - أستاذ القانون المدني المشارك، واختتمت الفعالية بمناقشة مفتوحة مع الحضور، وبحضور قانونيين وباحثين من مختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص بالإضافة إلى وفد من طلبة كلية أحمد بن محمد العسكرية وكلية القانون. وسعت كلية القانون من خلال إقامتها للندوة إلى الوقوف على أهم المستجدات في قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، من خلال مناقشة دور وزارة الداخلية في قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، ودور قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم في تعزيز حقوق العمال.

د. محمد الخليفي: كلية القانون تهتم بحماية حقوق العمال



□ د. محمد عبدالعزيز الخليفي

العاملين في دولة قطر فهي حريصة على حقوق العمال، وقد صدر في عام 1963 قانون العمل القطري وهو يهدف إلى حماية العاملين القطريين في شركات النفط وقام بإنشاء محكمة خاصة بالعمال في قطر». ثم افتتحت الجلسة النقاشية برئاسة أ.د. نسرین المحاسنة، أستاذة القانون المدني بكلية القانون وشارك

ثاني بن علي: قطر راعية لحقوق من يعيش على أرضها



□ الشيخ ثاني بن علي آل ثاني

والتوفيق: يعد قانون دخول وخروج الوافدين نقلة حضارية حيث إنه يؤكد على أن دولة قطر تعمل بجد لضمان حقوق جميع العاملين، وهذا ما حرص عليه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى في جميع المؤتمرات الدولية على أن دولة قطر راعية لحقوق جميع من يعيش على أرضها، كذلك يعالج القانون العقوبات أمام جميع

قال الدكتور محمد عبد العزيز الخليفي، عميد كلية القانون بجامعة قطر إن الندوة تكتسب أهمية بالغة حيث إنها منصبة على حماية حقوق العمال من الوافدين في دولة قطر. فبدون تعزيز قيم حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع من المواطنين والمقيمين، لا يتصور أن يتحقق أي تقدم في سبيل تنمية المجتمع. وفي هذا السياق، تولي الكلية اهتماماً خاصاً بدور القانون في تحقيق قيم ومبادئ حقوق الإنسان وخاصة مجال حقوق العمال، حيث تطرح مقررًا متخصصاً حول هذا الموضوع، وستظل كلية القانون على استعداد تام لتسخير إمكانياتها البشرية والأكاديمية، بغية المشاركة في تفعيل المنابر التوعوية والثقافية، لتحقيق الأهداف المنشودة لتنمية الوعي القانوني للمجتمع وتطوير المكتبة القانونية القطرية، آخذين في الاعتبار ما ألقى على عاتق الكلية من أمانات ووسد لها من مهام جسام وذلك في إطار سعيها وحرصها على تعزيز رفعة ومكانة التعليم القانوني في دولة قطر. بدوره قال الشيخ ثاني بن علي آل ثاني عضو لجنة التحكيم